

## من مسائل الخلاف النحوي بين بعض شراح لمع ابن جني في المنصوبات

د. فتحي أحمد سالم أبو لجام – كلية الآداب والتربية صبراته – جامعة صبراته

Fathi Ahmed Salim Aboljam.

### ملخص البحث:

اهتم كثير من النحاة بشرح متن كتاب اللّمع في العربية لابن جني، وتوسعوا حول الخلاف في بعض مسائله تبعاً للخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، أو الخلاف بين نحاة المدرسة الواحدة نفسها، وفي هذا البحث يتعرف القارئ عن مدى التشابه والاختلاف بين بعض شراح كتاب اللّمع والعلامة ابن جني وذلك من خلال اختيار مسائل، وعرض آراء بعض النحاة المتقدمين والمتأخرين ومناقشتها، ومن ثم عرض رأي ابن جني ومن وافقه من الشراح ومن خالفه، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ هذا الخلاف أصلاً لا فائدة منه؛ لأنه لا يفيد نطقاً، ولا يغيّر علامة الإعراب التي تؤدي إلى تغيير المعنى، فهو خلاف فلسفي بعيد عن الواقع اللغوي.

### -المقدمة:

اعتنى كثير من النحاة بشرح متن كتاب اللّمع في العربية لابن جني، وشرح شواهد، فهو أحد متون النحو والصرف التي استفاد منها كل من اطلع عليها، غير أنه قد توسع الخلاف حول بعض مسائله تبعاً للخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، أو الخلاف بين نحاة المدرسة الواحدة نفسها أو الخلاف بين اللّمع وشراحه؛ ولكثرة المسائل الواردة في الخلاف في كتاب اللّمع وتنوعها من (مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات)، جعلت هذا البحث يقتصر على عرض نماذج من مسائل باب المنصوبات؛ لأنها أكثر أبواب النحو اتساعاً وخلافاً، وليس بينها رابط يجمعها مع الجملة إلا النصب فجاء عنوان هذا البحث: (من مسائل الخلاف النحوي بين بعض شراح لمع ابن جني في المنصوبات).

### - الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف القارئ بمدى التشابه والاختلاف بين بعض شراح كتاب اللّمع والعلامة ابن جني وذلك من خلال اختيار مسائل، وعرض آراء بعض النحاة المتقدمين والمتأخرين ومناقشتها، ثم عرض رأي ابن جني ومن وافقه من الشراح ومن خالفه، معتمداً في ذلك على المنهج التحليلي في تناول كل مسألة.

ولما كانت شروح اللمع كثيرة ولا يمكن حصرها، ولا يُستطاع تتبع كل آراء أصحابها، اقتصرنا على ثلاثة منها وهي: شرح الأصبهاني، وشرح العكبري، وشرح ابن الخباز؛ لأن كل واحد منها يمثل العقلية الخاصة بمؤلفه؛ وذلك لاختلاف البيئة والعصر الذي عاش فيه كل منهم.

وقد رأيت أن أقدم هذا البحث في محورين يتضمن الأول التعريف بشخصية ابن جني، ونبذة مختصرة عن الشراح الذين وقع عليهم الاختيار، والمحور الآخر يتضمن عرض بعض مسائل الخلاف بينهم.

### \*المحور الأول - حياة ابن جني والشراح:

أ- ابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، رومي الأصل، أزدي النسب والولاء، ولد قبل الثلاثين والثلاث مائة للهجرة<sup>(1)</sup>، وقد نشأ ابن جني بالموصل، بدأ حياته بطلب العلم والاجتهاد في الأخذ من العلماء الكبار، في بغداد، فأخذ عن شيوخه أبي علي الفارسي الذي يُعدُّ من أئمة المدرسة البغدادية التي مزجت بين آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع ميل شديد للبصريين، وأخذ عن الأخفش وأبي الفرج الأصبهاني، وقرأ مجالس ثعلب على الشيخ أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، وهو أحد القراء ببغداد، وعاشر أبا الطيب المتنبي، من مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب، وكتاب اللمع في العربية، وغيرها، وكانت المذاهب النحوية لعهد ابن جني ثلاثة: المذهب البصري والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي، ويُعدُّ أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني من أشيخ المدرسة البغدادية مع ميله إلى المذهب البصري، وقد توفي ببغداد في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاث مائة<sup>(2)</sup>.

ب- الأصبهاني: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي النحوي الضرير الباقولي، ولقب بالشيخ والإمام نور الدين وجامع العلوم، من مؤلفاته: شرح اللمع في النحو، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة<sup>(3)</sup>.

ج- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسن، ولقب بمحب الدين والنحوي، والضرير والبغدادي، ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ونشأ في بلدة (عُكْبَرَا) وإليها ينتهي نسبه، وهي بلدة فوق بغداد بعشرة فراسخ، من مؤلفاته: التبيان في إعراب القرآن الكريم، واللباب في علل الإعراب والبناء، والمتبّع في شرح اللمع، توفي ببغداد سنة ست عشرة وستمائة<sup>(4)</sup>.

د- ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي، المعروف بابن الخباز الأربلي الموصلي النحوي، واشتهر بلقب ابن الخباز ونشأ بالموصل

وعاش فيها وتلقى علومه فيها وكان ذا منزلة علمية عالية ومكانة رفيعة بين أقرانه، وكان عالماً فاضلاً مجيداً لفنون النحو والصرف واللغة والفقہ والعروض والفرائض والأدب والحساب، من مؤلفاته: توجيه اللمع وغيره، وقد توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة(5).

## \*المحور الثاني - من مسائل الخلاف :

### أ-تقديم خبر ليس عليها:

أشار الأنباري إلى اختلاف النحاة في تقديم خبر(ليس)عليها، فذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديمه(6)، وهو مذهب سيبويه حيث يفهم ذلك من ظاهر تمثيله بـ(أزیداً لست مثله)، في قوله: "هذا باب ما ينصب في الألف تقول: أعبد الله ضربته، وأزیداً مررت به، ومثل ذلك: أعبد الله كنت مثله؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله أزیداً لست مثله؛ لأنه فعل"(7).

وقد استدلل أصحاب هذا الرأي بالسماع والقياس فمن السماع قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)، هو 8، فذكر الأنباري أن وجه الاستدلال بهذه الآية تقديم "معمول خبر (ليس) عليها فإن قوله: (يوم يأتيهم) يتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: زيدا أكرمت، إلا بعد أن جاز أكرمت زيدا، فلو لم يجز تقديم (مصروف) الذي هو خبر (ليس) على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها"(8).

أما القياس فذكر العكبري أنه: "فعلٌ جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ(كان)... مثال ذلك تقول: ليس قائماً زيدٌ، فتنصب قائماً بـ(ليس)، وهو مقدم على المرفوع، فكذلك إذا تقدم المنصوب عليها"(9).

وقد رد ابن مالك ما استدلل بها القائلون بالجواز في الآية من ثلاثة أوجه(10):

أحدها: أن (يومٌ) مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الجملة وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي.

الثاني: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: أمّا زيداً فاضرب، فإنه لا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد(أمّا) تقديم الفعل.

الثالث: أن يكون (يوماً) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله: {مَا يَحْسِبُهُ}، فـ{يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم و{لَيْسَ مَصْرُوفًا} جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

في حين ذهب جمهور أهل الكوفة إلى المنع<sup>(11)</sup>.

وذكر ابن هشام أن امتناع تقدم خبر ليس على الفعل واسمه هو "اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج؛ لأنه لم يُسمع ذاهباً لست؛ ولأنها فعلٌ جامدٌ"<sup>(12)</sup>.

وقد اختلفت أوجه الاستدلال عند الكوفيين ومن تبعهم، فالكوفيون يرون أن (ليس) إذا لم يتصرف في نفسه، لم يتصرف في معموله، قال الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن ليس فعل غير متصرف فلا يُجرى مُجرى الفعل المتصرف كما أُجريت كان مجراه؛ لأنها متصرفة...؛ فوجب أن لايجوز تقديم خبره عليه، كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه"<sup>(13)</sup>.

وقد قاس ابن عصفور (ليس) على (ما) وذلك بقياس أصل على فرع<sup>(14)</sup>، وقال الأنباري: "والذي يدل على أن (ليس) في معنى (ما)؛ أن (ليس) تنفي الحال، كما أن (ما) تنفي الحال ولا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك ليس. فإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها تشبه الحرف، فينبغي ألا يتقدم خبرها عليها"<sup>(15)</sup>.

غير أن الأنباري نفسه ردَّ هذا القياس بـ "أن النحاة أجمعوا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، نحو: ليس منطلقاً زيدٌ مع امتناع ذلك في (ما) فلا تقول: ما منطلقاً زيدٌ، فكما خالف (ليس) (ما) في جواز تقديم الخبر على الاسم كذلك لا يستبعد أن يخالفه في تقديم الخبر عليها؛ لاسيما أن (ليس) فعل، و(ما) حرف، فلا ينبغي أن يقاس الفعل على الحرف؛ لأنه أقوى؛ لأن الضمائر تلحقه ولا تلحق (ما)"<sup>(16)</sup>.

فيما ذهب ابن جني مذهب جمهور البصريين في جواز تقديم خبر ليس على اسمها وعليها بقوله: " ويجوز تقديم أخبار كان وأحواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، تقول: كان قائماً زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ، وكذلك: ليس قائماً زيدٌ وقائماً ليس زيدٌ"<sup>(17)</sup> وتابعه ابن الخباز في ذلك بقوله: "وأما ليس فالمتقدمون من البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها فيقولون: قائماً ليس زيدٌ..."<sup>(18)</sup>.

وخالف العكبري ابن جني في المسألة بقوله: "اعلم أن كان وأحواتها في تقديم الخبر على (ثلاثة) أوجه:... والقسم الثاني يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم دون الفعل وهو (ما زال، وما انفك، وما فتىء وما برح وليس) بلا خلاف أيضاً، نحو (ما زال قائماً زيدٌ)... وأما ليس فللبصريين في تقديم خبرها عليها مذهبان: أحدهما: المنع؛ لأنها حرف أو كالحرف، وهي نفي أيضاً فصار جمودها ونفيها كالحروف التي لا تصرف لها، وإذا

لم تتصرف الكلمة لم يتقدم معمولها عليها بخلاف كان، ومنهم من أجازها؛ لأنها فعل على كل حال" (19).

وتابعه الأصبهاني بقوله: " ليس قائماً زيدٌ، وقائماً ليس زيدٌ، (قلت): هذا الكلام منه مطلق، ولا ينبغي أن يكون على هذا الإطلاق؛ وذلك لأن الخبر في هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: ... والثالث هو: ليس تقول ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ... فعلى مذهب من قال: إن ليس فعل، يجوز: قائماً ليس زيد، وعلى مذهب من قال إن ليس حرف لا يجوز تقديم الخبر عليه..." (20).

وهكذا ذكر الأصبهاني تقديم خبر ليس على اسمها أولاً ثم الرأي الثاني بجواز تقديم خبر ليس عليها.

ويرجح الباحث مذهب المبرد والكوفيين والأصبهاني والعكبري ومن تابعهم وهو عدم جواز تقديم خبر ليس عليها؛ استناداً لما أشار إليه الأنباري من وجود مواضع يجوز فيها تقديم المعمول، ولا يجوز فيها تقديم العامل، كتقديم خبر المبتدأ إذا كان فعلاً احترازاً من التباس المبتدأ بالفاعل، وكتقديم خبر (إن) على اسمها إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، وإذا كان الفعل منفيّاً بـ(لم أو لن) فإنه لا يجوز تقديمه على النفي، لكن يجوز تقديم معموله عليه، كما أنه إذا كان الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة؛ فإنه لا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه و(ليس) فعل غير متصرف ولا يجوز تقديم معموله عليه فيعمل بمقتضى الدليلين فيثبت لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية كالأفعال المتصرفة التي يجوز تقديم معمولها عليها، وتُسلب وصف العمل لعدم وصف الفعلية، وهو التصرف نحو: عسى ونعم وبئس (21).

وأن القائلين بالجواز في هذه المسألة قد اعتمدوا على القياس كما هو واضح من أدلتهم، ثم إن السماع الذي استشهدوا به، إنما هو في معمول الخبر وليس في الخبر، وقد دخله التأويل والاحتمال، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

#### ب- اسم (لا) النافية للجنس.

لم يختلف أغلب النحويين في تحديد مفهوم اسم (لا) النافية للجنس، فذكر الجرجاني أنه "المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس وهو المسند إليه بعد دخولها" (22) وقال الرضي: إنه "المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس وهو المسند بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به" (23)؛ غير أنهم اختلفوا في مجيئه معرفة أو نكرة وفي حركته إذا كان مفرداً أو مثني أو جمعاً.

فقد اشترط أغلب البصريين أن يكون اسمها نكرة، فلا تعمل في معرفة؛ لأنها تنفي نفيًا عاماً مستغرقاً، وهذا إنما يتصور في النكرات لا في المعارف، قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً"<sup>(24)</sup>، وما جاء من الشواهد يخالف ذلك، أوّلت بالنكرات<sup>(25)</sup>.

في حين نسب السيوطي إلى الكوفيين عدم اشتراطهم تنكير الاسم، وجواز إعمالها في العلم سواء أكان مفرداً، نحو: لا زيد ولا عمرو، أم مضافاً لكنية نحو: لا أبا محمد ولا أبا زيد، أو مضافاً إلى الله أو إلى الرحمن أو العزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز<sup>(26)</sup>.

وأما حركة اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة نحو: (لا رجل في الدار)، وقوله تعالى: (لَأَرْيَبَ فِيهِ) البقرة/2، فهي محل خلاف بين العلماء، فمذهب سيبويه<sup>(27)</sup>، وأكثر البصريين<sup>(28)</sup> أنها حركة بناء، وذكر الأنباري "أنهم احتجوا لذلك بأن الأصل في نحو: (لا رجل في الدار)، (لا مِنْ رجل في الدار)؛ لأنه جواب من قال: (هل مِنْ رجل في الدار؟) ولما حذف (مِنْ) من اللفظ تخفيفاً، تضمن الكلام معناها، فوجب بناؤه؛ لتضمنه معنى الحرف، كما بنيت (خمسة عشر)؛ لتضمنها معنى حرف العطف، وإنما بني على حركة؛ لأن له حالة تمكن قبل البناء واختيرت الفتحة لأنها أخف الحركات"<sup>(29)</sup>.

ونسب أبو حيان والأزهري إلى الكوفيين، والجرمي<sup>(30)</sup>، أنهم يرون نصب اسم (لا) فهو معرب، وذكر الأنباري أنهم احتجوا لذلك بأن (لا) محمولة على (إن) من قبل أن كلاً منهما يدخل على المبتدأ والخبر، وأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما، كما أن (إن) لتوكيد الإثبات و(لا) لتوكيد النفي، والعرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره، فكما (إن) تنصب فكذلك (لا)، ولكن لما كانت (لا) فرعاً على (إن) في العمل أسقط معها التنوين لينحط الفرع عن درجات الأصل.

كما احتجوا بأن الكلام متضمن معنى الفعل؛ لأن التقدير في قولك: لا رجل في الدار، لا أجد أو لا أعلم رجلاً في الدار، والمعنى على هذا التقدير مستقيم فاكثفي بـ(لا) من العامل، وحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، فمن ذلك قوله جلّ وعز: (وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)، التوبة/6 وقوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) الانشقاق/1، والاسم معمول لفعل محذوف، كذلك هو هاهنا، وأنت تقول (إن قمت قمت وإن لا فلا، أي: وإن لا تقم فلا أقوم، فكما اكتفي بـ(لا) من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين؛ فالأصل في العمل للأفعال، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العمل إليها، واحتجوا كذلك بأن (لا) تكون بمعنى (غير) كقولك: زيد لا عاقل ولا جاهل، أي: غير

عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هاهنا بمعنى (ليس) نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما<sup>(31)</sup>.

وقد بيّن الرضي علة اختلاف الفريقين وتوجيههما في المسألة فقال: "وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة، فأول المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين، بأنها نصبته أولاً، لكنّه بُني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقاً، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنّه مع كونه معرباً مركباً مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معرباً؛ لتثاقفه بالتركيب مع عامله، قال أبو سعيد (السيرافي): إنما ركب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة للاستغراق، والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون، لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضا التركيب بين (لا) والمنفي، ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضوعين"<sup>(32)</sup>.

فيما ذهب ابن جني مذهب سيبويه في أن حركة اسم لا النافية للجنس بناء وليست إعراباً قياساً على بناء العدد المركب (خمس عشرة)، بقوله: "اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين مادامت تليها، وتبنى معها على الفتح ك(خمس عشرة)، تقول: لا رجل في الدار)، ولا غلام لك..."<sup>(33)</sup>، وتابعه في ذلك الأصبهاني بقوله: "اعلم أن (لا) تبنى مع ما بعدها بناء خمسة عشر؛ وذلك لأنه جواب قائل قال: هل من رجل في الدار؟ فجوابه: لا رجل في الدار"<sup>(34)</sup>.

وظاهر كلام ابن الخباز والعكبري أنهما يخالفان ابن جني وجمهور البصريين فابن الخباز يقول: "اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين مادامت تليها، وتبنى معها على الفتح ك(خمس عشرة): يعطي ظاهرة مناقضة؛ لأنه سمى عمل (لا) نصباً وبناءً، والنصب من ألقاب الإعراب، واختلف النحويون في النكرة المفتوحة المفردة بعد (لا) كقولنا: لا رجل في الدار، ولا غلام لك، فذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو سعيد السيرافي والكوفيون إلى أنها معربة منصوبة بغير تنوين،... وذهب جمهور البصريين إلى أن النكرة مبنية"<sup>(35)</sup>، وقال العكبري: "واختلف النحويون في اسم (لا) هل هو معرب، أو مبني، فظاهر كلام سيبويه أنه معرب، وإليه ذهب جماعة من البصريين وقال كثير منهم

هو مبني: واحتج من قال: هو معرب، بأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبني لعله، ولا علة هنا توجب البناء، ولهذا أعرب<sup>(36)</sup>.

وذكر العكبري في موضع آخر خلاف ما تقدم حيث نجده يوافق مذهب سيبويه، بقوله: واختلفوا في النكرة المنفية بـ(لا) نفيًا عامًا إذا لم تكن مضافة ولا مشابهة للمضاف، هل هي مبنية أو معربة؟ فمذهب أكثر البصريين أنها مبنية، وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة: هي معربة...، ويدل على فساد مذهب من قال: هو معرب أنه لو كان كذلك لَوُتَّوْنَ كما يُتَّوْنَ اسم إنَّ، فإن قيل: إنما لم يُتَّوْنَ؛ لأن (لا) ضعفت، إذ كانت فرع فرع فرع...<sup>(37)</sup>

وهكذا نلاحظ اضطراب بعض النحاة في نسبة الرأي إلى سيبويه وجمهور البصريين في كون اسم لا مبني أو معرب، والظاهر أنه سيبويه ومن تابعه يرون وجه البناء ولا يقولون بإعرابه.

والذي يختاره الباحث أن الاسم المفرد التالي لـ(لا)النافية للجنس معرب وهو مذهب الكوفيين؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبني الاسم لعله، ولا علة هنا توجب البناء، ولهذا أعرب اسم لا النافية للجنس، وتابعهم في ذلك العكبري وابن الخباز اللذان خالفا ابن جني في المسألة.

### ج-العامل في المفعول المطلق:

خالف المبرد سيبويه في عامل المفعول المطلق، فظاهر كلام سيبويه أن عامله فعل مقدّر دل عليه الظاهر، لقوله: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوزوا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد، ومثل ذلك: انكسرَ كسراً، وكسرَ انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد، وقال الله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)؛ لأنه إذا قال: أنبتته، فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)؛ لأنه إذا قال: تبتل، فكأنه قال: بتل<sup>(38)</sup>، وهو مذهب الخليل الذي قال: "وأما قول الله جل وعز: (وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)؛ أي: أنبتكم فنبتم نباتاً"<sup>(39)</sup>.

وفي كلام سيبويه والخليل إشارتان:

الأولى: أن وقوع المصادر موقع بعضها، أمر متداول عند العرب؛ إذ تنوب المصادر عن بعضها بعضاً والمعنى واحد، لا اختلاف فيه، يؤيد ذلك كلام ابن الشجري: "والمصادر تقع في مواضع المصادر، كوقوع السراح في موضع التسريح، ووقوع



التبئيل في موضع التبئيل، وعلى هذا تقول: اجتوروا تجاوراً فينوب التجاور مناب الاجتوار؛ لأنَّ اجتوروا وتجاوروا بمعنى واحد<sup>(40)</sup>.

الثانية: إنَّ الفعل المقدر هو العامل، والفعل الظاهر دليل عليه، ويكون التقدير في الأمثلة السابقة (اجتوروا فتجاوروا تجاوراً) و(تجاوروا فاجتوروا اجتواراً)، و(وتبئل إليه وبئل نفسك تبئيلاً).

ووجه استدلال هذا الفريق، أشار إليه ابن عقيل: ب" أن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل، والقليل كونه من غير لفظه؛ فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه"<sup>(41)</sup>.

واحتج ابن مالك على ذلك بدليلين: الأول: أنه لا حاجة لجعله مقدرًا. الثاني: إنَّه لو كان المخالف لفظاً لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو: (حلفت يميناً)، وقوله تعالى: (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)، النساء 129، وقوله تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)، النور 4، فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدَّر لها عامل من لفظها، بل لا بد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظاً، ووجب اطِّراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه<sup>(42)</sup>.

وعلى ذلك ف(يميناً وكلَّ وثمانين) في الشواهد السابقة ثابت عن المصدر ولا يتأتى هنا إضمار فعل؛ إذ ليس لها فعل من لفظها، فالناصب لها الفعل قبلها وهو موافق لها في المعنى دون اللفظ.

وذهب الأخفش إلى جواز نصبه بالفعل الظاهر، أو بتقدير فعل من لفظه فيما يفهم من كلامه عند قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) "فجعل النَّبَاتَ" المصدر، والمصدر (الإنبات)؛ لأن هذا يدل على المعنى<sup>(43)</sup>، كما يفهم عند تفسيره لقوله تعالى: (وَتَبئَلُّ إِلَيْهِ تَبئيلًا)، "فلم يجيء بمصدره ومصدره (التَّبئيلُ)"<sup>(44)</sup>، وأشار الجرجاني إلى احتمال جواز الوجهين (التقدير، أو الفعل الظاهر) لقوله: "وكذا جميع المصادر التي تقع وقع غيرها كقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) على الوجهين: إما أن يكون على تقدير: أنبتكم فنبتم إنباتاً ثم أضمر؛ لأن الإنبات يدل على النبات، وإما أن يكون منصوباً بنفس أنبتكم؛ لأن النبات داخل في ضمن الإنبات، فحقيقة (أنبتته) جعله ينبت، فهو إذاً في دخوله تحته كالقرفصاء في دخوله تحت القعود"<sup>(45)</sup>.

فيما ذهب ابن جني مذهب المبرد إلى إعمال الفعل في جميع ضروب المصادر بقوله: "عمل الفعل في المصدر، واعلم أن الفعل يعمل في جميع ضروب المصادر من

المبهم والمختص، تقول في المبهم: قمت قياماً، وانطلقت انطلاقاً، وتقول في المختص: قمت القيام الذي تعلم، وذهبت الذهاب الذي تعرف<sup>(46)</sup>.

وقد تابعه الأصبهاني في ذلك بقوله: "وأما عمله في المبهم، فلا شك فيه؛ لأن الفعل مبهم نكرة، فجاز أن يعمل في مطابقه، وأما عمله في المختص وإن كان أعلى منه في الاختصاص، فلا يخرج عن كونه ضرباً منه، فإذا قلت: قمت القيام الذي تعرف، فالقيام المعروف نوع من جنس القيام، فجاز أن يعمل فيه(قمت)؛ لأنه يقتضي ما يتناول هذا وغيره<sup>(47)</sup>.

وعلق العكبري على قول ابن جنبي بقوله: "وقوله ويعمل-أيضاً- فيما كان ضرباً من فعله الذي أخذ منه، أعلم أن في هذه العبارة لبساً؛ لأنه قال ويعمل-أيضاً- يعني الفعل المقدم ذكره وهو اللفظ المشتق من المصدر ثم قال: فيما كان ضرباً من فعله فجعل اللفظ المشتق من المصدر فعلاً، وهو يريد مصدره، وكان الأولى: من مصدره؛ لأن عرف النحويين أن يفرق بين الفعل والمصدر ومعنى الكلام أنك إذا ذكرت فعلاً ثم أتيت باسم واقع على نوع من أنواع المصدر الذي اشتق منه ذلك الفعل عمل فيه الفعل"<sup>(48)</sup>.

ويرى الباحث أنه لا خلاف في نصب المفعول المطلق سواء أكان بالفعل المقدر وهو مذهب سيبويه، ومن تابعه؛ لأن حمل القليل على الكثير، أمر متداول عند العرب، إمّا بالفعل الظاهر أو المقدر وهو مذهب الأخفش ومن تابعه، وإعمال الفعل الظاهر ليس فيه تأويل وأنّ عدم التأويل أولى من التأويل. وكان يكفي أن يقال: إنه منصوب ولا داعي للبحث المضني وراء مسألة العامل في المفعول المطلق، ولا في غير ذلك مما لا يغيّر الإعراب.

#### د- ناصب المُسْتَنَى:

اختلف النحاة في ناصب المستثنى، فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنّ الناصب ما قبله لقوله: "وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً"<sup>(49)</sup>، ومعلوم أنّ ما قبل المستثنى قد يُراد به الفعل، أو الأداة، وقال في موضع آخر: "ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً- تريد الاستثناء ولا تذكر(إلا)-لما كان إلا نصباً"<sup>(50)</sup>.

فسيبويه قدر الكلام جملة واحدة، وذهب إلى أن العامل هو الفعل بواسطة(إلا)، ويؤيد ذلك ما أورده الأنباري في علة عامل المستثنى فقال: "لأنّ الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنّه قوي ب(إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أنّ(إلا) لا تعمل وإن كانت معدّية"<sup>(51)</sup>.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن العامل هو الفعل المتقدم بتوسط (إلا)، فقال: "فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلا)" (52). ووجه احتجاج أنصار هذا الرأي أشار إليه أبو علي الفارسي، والأنباري بأن قاسوا الاسم الذي انتصب في باب المفعول معه بالفعل المتقدم بتعدية الواو على المستثنى بعد (إلا) منصوب بالفعل مقوّىً بـ(إلا) (53)، وذكر ابن يعيش أن الفعل إذا كان لازماً فإنه معدّى بـ(إلا)، كما يتعدى الفعل بحرف الجر، غير أن (إلا) لا تعمل عمل حرف الجر؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل المضارع نحو: ما زيد إلا يقوم (54). غير أن ابن مالك أبطل مذهبهم من جهتين (55):

الأولى: صحة تكرار الاستثناء، نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا رباعاً، إذ لا فعل في هذا المثال إلا (قبضت) ويلزم من تعديده بـ(إلا) تعديته إلى أربعة، وإلى (الدرهم)، وإلى (الربع)، وذلك حكم بما لا نظير له؛ فإنه استعمال لفعل واحد معدّى بحرف واحد.

الثانية: صحة تكرار الاستثناء بـ(إلا) بغير عطف، نحو: قاموا إلا زيدا إلا عمراً، فإن الثاني موافق للأول في المعنى، فلو جُعلا منصوبين بفعل معدّى إليهما بـ(إلا) لزم من ذلك عدم النظير أيضاً؛ إذ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد (إلى) شينين دون عطف، فوجب اجتنابه، ثم إن ناصب (غير) بلا واسطة نصب على الحالية، وفيه معنى الاستثناء، كما أن (ما) مع صلتها في نحو: قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء.

فيما عزى الأنباري إلى بعض الكوفيين والمبرد قولهم بأن (إلا) هي التي تنصب المستثنى نحو: قام القوم إلا زيدا (56).

وما نص عليه المبرد هو أن المستثنى منصوب بفعل محذوف تقديره (لا أعني)، أو أستثني و(إلا) دليل عليه، فقال: "لما قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيداً) فيهم، فلما قلت: (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيدا، وأستثني فيمن جاءني زيدا، فكانت بدلاً من الفعل" (57).

كما ردّ الأنباري رأي المبرد والزجاج بحجة أنه لو كان الأمر على ما ذكره لما جاز في المستثنى الرفع والنصب في نحو قولك: ما قام القوم إلا زيدا (58).

كما رده ابن مالك، وابنه، وابن عقيل وحثهم (59) في ذلك أنه مخالف للنظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاز ذلك لُنصب ما ولي (ليت) و(كأن)، ولا بـ(أتمنى، وأشبهه، وأنفي)، وفي الإجماع على امتناع ذلك

دلالة على فساد إضمار (أستثنى)، فكان المبرد ومن تابعه، قد قدروا في قولك: (جاءني القوم إلا زيدا)، جملتين: (جاءني القوم) و(أستثنى زيدا).

وعلى ذلك يكون المبرد له وجه يخالف به مذهب سيبويه في ناصب المستثنى، وهو أن المستثنى منصوب بفعل محذوف تقديره (لا أعني) أو (أستثنى) و(إلا) دليل عليه، في حين يرى سيبويه أنه منصوب بالفعل بواسطة (إلا).

أما ابن جني فقد ذهب مذهب سيبويه بأن العامل في المستثنى هو الفعل بواسطة إلا، بقوله: " فإذا استثنيت ب(إلا) من موجب، كان ما بعدها منصوباً على كل حال، تقول: قام القوم إلا زيدا، ورأيتهم إلا زيدا ومررت بهم إلا زيدا، نصب المستثنى " (60)، وتابعه في ذلك الأصبهاني وغلط المبرد مع أنه بصري، بقوله: " والاستثناء على ضربين: موجب ومنفي، فالموجب قولك: قام القوم إلا زيدا، فزيد: مستثنى من موجب، وهو منصوب، وناصبه: الفعل قبله، بتقوية (إلا)، — (إلا) عدت (قام) إلى زيد، كما تعديه الباء، في (مررت بزيد)، وقال المبرد: بأن زيدا منصوب ب(إلا)؛ لأن (إلا) يدل على (أستثنى) فأعمل (أستثنى) الذي دلّ عليه (إلا)، وهذا غلط منه" (61).

وكذلك العكبري ذكر الرأيين المختلفين ونصّ على فساد مذهب المبرد أيضاً، قال العكبري: " اختلف النحويون في المنصوب بعد (إلا) فقال المحققون: إنه ينتصب بالفعل المتقدم أو معناه بواسطة (إلا) وذلك قولك: (قام القوم إلا زيدا، فقام غير متعدٍ بنفسه ولكن كما دخلت (إلا) لمعنى الاستثناء، فوّت هذا الفعل فعُدته إلى ما بعدها، كما فوّت الواو بمعنى (مع) الفعل، حتى وصل إلى الاسم الذي بعدها، فما بعد (إلا) مشبه بالمفعول الصحيح ، إذ كان كل واحد منهما واقعاً بعد تمام الكلام، وقال أبو العباس إنه منصوب، على تقدير: (أستثنى زيدا) وهذا يفسد من أوجه... " (62).

وهذا يدل على أن الأصبهاني والعكبري يذهبان مذهب ابن جني ويرجحان مذهب سيبويه على المبرد ومن تابعه.

أما ابن الخباز فقد ذكر الرأيين وسكت عن الترجيح بينهما حيث قال: " واختلف في ناصبه فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله أو معنى الفعل بتوسط إلا، وهي الواو التي في باب المفعول معه نظيرتان؛ لأن كل واحدة منهما تعدّي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، وحجة سيبويه أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتضٍ للاسم ولا واصلاً إليه، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن (إلا) بمعنى أستثنى، ويفسد قوله إن معاني الحروف لا تعمل" (63).

ويرى الباحث أن كثرة الأقوال التي أثّرت حول عامل نصب المستثنى تكشف صعوبة ترجيح قول على آخر؛ لأنه لا يترتب على ذلك أثر متصل بأحكام المستثنى أو ضبطه، كما أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: "ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة" (64). ويبدو أن مذهب سيبويه ومن تابعه هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن تقدير تركيب الكلام يكون على جملة واحدة ولا يحتاج إلى تأويل أو تقدير، بخلاف مذهب المبرد وبعض الكوفيين الذي يحتاج إلى تأويل وتقدير.

#### هـ- العامل في المنادى:

اختلف النحاة في عامل المنادى، فذهب سيبويه إلى أن العامل فيه محذوف، وهو فعل مقدر بين الأداة والمنادى، وأنه لازم الإضمار فقال: "اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره" (65)، ووافقه في ذلك ابن السراج فقال: "وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب، من قبل أن قولك: يا فلان، ينبو عن قولك: أنادي فلاناً" (66).

وحجة هذا الفريق أوردها العكبري فقال: "وأما من قال: العامل فيه فعل محذوف، فاحتج بأن الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل، لا أنه يعمل، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف، كذا هاهنا" (67).

وذكر الرضي أن أصحاب هذا الرأي لم يفرّقوا بين المنادى المنصوب والمبني (68)، وأشار ابن عصفور إلى أن أصله: يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، وبقاء حرف النداء دليل عليه (69).

في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أن العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل، وأن حرف النداء متضمن معنى الفعل (70)، ووافقه على ذلك ابن جنبي فقال: "... و(يا) لها خاصية في قيامها مقام الفعل، ليست لسائر الحروف،... وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو)، و(أنادي) في كون كل واحد منهما، هو العامل في المفعول" (71)، وعزاه الأنباري إلى جمهور البصريين (72)، وأيدهم العكبري، وأشار إلى "أن (يا) تشبه الفعل لأربعة أوجه:

أحدها: أن الكلام يتم بها وبالإسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك.

الثاني: أنهم أمالوها، والإمالة من أحكام الفعل.

الثالث: أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك: (يا لزيد) وهذا حكم الفعل.

الرابع: أنهم نصبوا بها الحال فقالوا: يا زيدُ ركباً. ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت "(73)".

وعلى الرغم من أن المبرد بصري المذهب غير أنه خالف سيبويه وجماعة البصريين فهو يرى أن نصب المنادى بفعل محذوف، و(يا) النداء سدت مسد الفعل، الذي يقدر العامل فيه بين الأداة والمنادى، وأنه لازم الإضمار، لقوله: "واعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبتَه، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: يا عبد الله، فإنه بدل من قولك: أدعو عبد الله وأريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك" (74).

فيما أخذ الرضي اتجاهاً آخر فجعل (يا زيدُ) جملة، وليس المنادى أحد جزأيها، ومن ثم عرض وجهي الخلاف بين سيبويه والمبرد في المسألة، فذكر أن جزأي الجملة عند سيبويه (الفعل والفاعل) مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل وهو أحد جزأي الجملة، والفاعل مقدر، والمفعول به واجب الذكر، إذ لا نداء بدون منادى (75)، غير أن ابن يعيش نسب إليه القول بأن ناصب المنادى حرف النداء فقال: "وكان أبو العباس المبرد يقول: الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل" (76).

أما ابن جنبي فأخذ بمذهب أبي علي الفارسي أن العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل بقوله: "وأما النكرة فمنصوبة بـ(يا)؛ لأنه ناب عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيداً وأنادي زيداً" (77)، وتابعه في ذلك الأصبهاني، بقوله "وأما النكرة فمنصوبة بـ(يا)؛ لأنه ناب عن الفعل، ألا ترى: أن معناه: أدعو رجلاً..." (78).

فيما اكتفى العكبري بنقل اختلاف النحاة في المسألة مقدماً رأي سيبويه بقوله: "واعلم أن الاسم المنادى حقه النصب، فما يبني منه ففي موضع نصب، واختلفوا في الناصب له، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الناصب له فعل محذوف، فأغنت عن ذكره (يا) تقديره (أنادي، أو أدعو) ولكنه حذف ليخرج عن الخبر إلى لفظ التنبيه، وقال آخرون: الناصب له نفس (يا)؛ لأنها نابت عن الفعل، فعملت عمله" (79)، وتقديمه لرأي سيبويه على الرأي المخالف له فيه إشارة إلى اختياره لمذهب سيبويه.

أما ابن الخباز فقد وافق العكبري في ذكر القولين، ولكنه خالفه في ترجيح أحد القولين، موافقاً لابن جنبي بقوله: "وفي ناصب النكرة والمضاف والمشابه له قولان: أحدهما: أنه فعل مقدر؛ لأن العمل في الأصل للأفعال، كأنك قلت: أنادي أو أدعو.

والثاني: أنه منصوب ب(يا)؛ لأن لها نفس العمل، وإذا عمل أنادي الذي هو عبارة عنها فهي أولى" (80).

ويرجح الباحث مذهب أبي علي الفارسي وابن جنبي، وذلك لتساوي العاملين، وهما: (يا النداء العامل الظاهر، والفعل أدعو العامل المقدر) في نصب المنادى، وإعمال العامل الظاهر أولى بالعمل من المقدر؛ لأن إعمال ياء النداء يجعل الفاعل مقدرًا، والمفعول به واجب الذكر، وعلى مذهب سيبويه يكون الفعل والفاعل مقدرين، وعدم التقدير والتأويل أولى منهما.

### و-الجمع بين فاعل(نعم وبئس) وتمييزها.

أجمع النحاة على جواز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر، في نحو: نعم رجالاً زيداً؛ واختلفوا في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، في نحو قولك: نعم الرجل رجلاً زيد، فمنعه سيبويه بحجة أن الفاعل الظاهر لا يحتاج إلى تمييز ليوضحه، لقوله: "نعم رجالاً عبدُ الله، كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد... فنعم تكون مرة عاملةً في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحه ومثله)، ثم يعملان في الذي فسّر المضمر عمل مثله ويحه إذا قلت: لي مثله عبداً، وتكون مرةً أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرة بمنزلة (رُبّه رجلاً)، ومرة بمنزلة (ذهب أخوه)، فتجري مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه؛ لأنه قد بيّنه" (81).

ويؤيد ذلك تفسير ابن يعيش لكلام سيبويه، بقوله: "منع سيبويه الجمع بين فاعل(نعم) وتمييزها، واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر..." (82)، وقد نسبه خالد الأزهري إلى سيبويه والسيرافي أيضاً، فقال: "ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، سواء أفاد معنى زائداً على الفعل أم لا" (83).

ووجه الاحتجاج عند أصحاب هذا الرأي أورده الصيمري فقال: "إن المرفوع والمنصوب جميعاً يدلان على الجنس، وأحدهما يغني عن الآخر" (84)، وقال ابن يعيش: "إن الجمع بينهما ربما يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك" (85).

ونسب السيوطي إلى ابن عصفور منعه الجمع بينهما إلا إذا أفاد معنى زائداً (86) وهو مذهب ابن عقيل (87) وحجتها من السماع قول ابن الأسود اللبثي (88):

تَخَيَّرَهُ، فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

حيث جمع بين الفاعل الظاهر (المراء) والتميز (رجل) المجرور — (من)، وقد أفاد التمييز معنى زائداً عن الفاعل وهو كونه تهماًياً.

في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز الجمع بينهما مطلقاً، فقال: "وتقول: (نعم الرجل رجلاً زيد)، فإن لم تذكر (رجلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيد" (89). ويردد ابن السراج الكلام نفسه، فيقول: "إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: رجلاً تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً" (90).

وأجاز المبرد الجمع بين فاعل (نعم وبئس) وتمييزه، لقوله: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد فقولك: (رجلاً) تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، إنما ذكرت الدرهم تأكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه" (91)، فقولك في: نعم الرجل رجلاً زيد، (رجلاً) تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وحجة المبرد في الجواز، الغلو في البيان والتوكيد، واستدل المبرد على ذلك ببيت جرير السابق.

أما الأشموني فانتصر لرأي المبرد ومن وافقه بحجة ورود ما يعضد رأيه من الشواهد عند تعليقه على قول ابن مالك:

وَجَمْعُ تَمَيِّزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خَلَاْفٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

فقال: "عن النحاة (قد اشتهر) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً، ومنعه سيبويه والسيرافي" (92). ووجه الاحتجاج عند أصحاب هذا الرأي أدلة: من السماع منها: قول جرير (93):

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً

وقوله أيضاً (94):

والتَّغْلِبِيُّونَ بِنَسِ الْفَحْلِ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

فالشاعر جمع في كلام واحد بين فاعل (نعم) الظاهر (الزائد) وتمييزه (زاداً) وبين فاعل (بئس) (الفحل) وتمييزه (فحلاً).

ومن السماع أيضاً: قول الحارث بن عباد لَمَّا بلغه قتلُ ابنه في حرب (البسوس): (نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) ف— (قتيلاً) تمييز والفاعل (القتيل)، قال ابن مالك: "فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإن لم يرفع إبهاماً،



فإن التوكيد حاصل، فيسوغ استعماله كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو قوله تعالى: (وَلَىٰ مُدْبِرًا) النمل/10... مع أن الأصل فيه أن يبين بها كيفية مجهولة<sup>(95)</sup>.

غير أن ابن عصفور ردَّ الاستشهاد ببيت جرير الأول وخرجه على أن " (زاداً) منصوب بـ (تزود)، و (مثل) منصوب على الحال، وكأنه في الأصل صفة لـ (مثل) ففُذِّمَ فانتصب على الحال؛ لأن النكرة إذا تقدمت نصبت على الحال"<sup>(96)</sup>.  
أما ابن يعيش فردَّ الاستشهاد بالبيتين معاً، وتأولهما، بأن (زاداً) في الشاهد الأول مفعول به (لتزود)، أو مصدر مؤكد له أو تمييز لـ (مثل)، وأن (فحلاً) في الشاهد الثاني حال مؤكدة<sup>(97)</sup>.

ومن القياس ما استدل به ابن مالك، وهو قياس ورد التمييز به لرفع الإبهام على مجيئه مع الفاعل الظاهر للتأكيد<sup>(98)</sup>.

أما ابن جني فقد ذهب إلى أن (زاداً) في البيت زائدة، وأن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر، فقال: " علمت زيادة الزاد في قول جرير:

تَزَوَّدُ مِثْلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة إلى أن يفسر"<sup>(99)</sup>، وعده من ضرورات الشعر.  
ويعلل ابن جني لرأي سيبويه منصفاً له من المبرد فيقول: " إن الرجل من قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمّر في نعم، إذا قلت: نعم رجلاً زيد؛ لأن المضمّر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، أي: إذا فسر بالنكرة في نحو: نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر أبداً...، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد على صاحب الكتاب في هذا الموضع"<sup>(100)</sup>.

فيما ذهب ابن جني مذهب سيبويه، بقوله: " ولا يكون فاعلها إلا اسمين معرفين بلام تعريف، أو مضمّرين على شريطة التفسير، ثم يذكر بعد ذلك المقصود بالمدح أو الذم، وذلك قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الغلام جعفر، فـ (الرجل) مرفوع بفعله، وزيد مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلًا قال من هذا الممدوح؟ فقلت: (زيد)، أي: هو زيد وإن شئت كان زيداً مرفوعاً بالابتداء ومن قبله خبر عنه متقدم عليه، والمضاف إلى اللام كاللام، تقول: نعم غلام الرجل زيد، وبئس وافد العشيرة بكر، فإن وقعت بعدها النكرة نصبتها على التمييز تقول: نعم رجلاً أخوك، وبئس صاحباً صاحبك، والتقدير: نعم الرجل أخوك، فلما أضمرت (الرجل) فسرتة بقولك: رجلاً"<sup>(101)</sup>.

وقد تابعه الأصهباني بقوله: "ويكون فاعلهما مضمرين، على شريطة التفسير، معرفين مفسرين بـمذكور بعدهما، فنقول: نعم رجلاً زيداً، أي: نعم الرجل رجلاً زيداً، فلما أضمرت المعرفة، فسرتة بقولك: رجلاً، والمضاف إلى اللام كاللام، أي: له حكم الاسم الذي دخله الألف واللام فنقول: نعم غلام الرجل زيد، وبئس وافد العشيرة بكر، والتقدير نعم الغلام وبئس الوافد، وقوله نعم رجلاً، رجلاً: نصب على التمييز" (102).

كما وافقه ابن الخباز أيضاً بقوله: "فاعلهما قسمان: ظاهر ومضمر...، المضمر لا يكون إلا على شريطة التفسير، وذلك قولك نعم رجلاً زيداً، ... والفاعل مضمر، والنكرة مفسرة منصوبة على التمييز وبها عرف الجنس المضمر ما هو؟ فإذا قلت: نعم رجلاً زيداً، فكأنك قلت: نعم الرجل رجلاً زيداً" (103).

فيما خالف العكبري ابن جني ومن تابعه بقوله: مسألة في قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زاداً

من الناس من قال: نصب (زاداً) على التمييز وجمع بينه وبين المميز، كما تقول: (نعم الرجل رجلاً زيداً)، وقال آخرون: لا يجوز ذلك هنا؛ لأنك فصلت بين المُمَيِّز والمُمَيِّز بقوله: زاد أبيك، وهو المخصوص بالمدح، وإنما هو منصوب على الحال" (104).

والاختيار عند العكبري "أن يجمع بين الفاعل والتمييز؛ لأن التمييز هاهنا مفسر للمضمر، ولا مضمر وإن جاء منه شيء في الشعر فشاذ يذكر على وجه التوكيد وجعله أبو العباس قياساً" (105).

والراجح في نظر الباحث جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز؛ لقوة الدليل وإمكان ردِّ التأويل، وذلك أن المانعين يسلمون أن نحو: نعم زاداً زاد أبيك ونحوه تمييز، فكذا إذا أظهر الفاعل فإنه يبقى على إعرابه، ولا حاجة إلى التأويل.

### \*نتائج البحث:

توصل البحث إلى أن الخلاف النحوي الحاصل بين أصحاب مدرستي البصرة والكوفة منشؤه إظهار شخصية كل منهما عن الأخرى، وتأخر زمن ظهور المدرسة الكوفية، واهتمامها الأول بالصرف، وأن ابن جني نشأ في بغداد التي مزجت بين آراء المدرستين البصرية والكوفية، وكونت المدرسة البغدادية فتأثر بها وأثر في تلاميذه فيما بعد، وأن الخلاف النحوي في بغداد وصل إلى شراح المتن الواحد كالخلاف بين شراح اللمع لابن جني، كالأصبهاني، والعكبري، وابن الخباز وذلك كاختلافهم في مسألة العامل

من مسائل الخلاف النحوي بين بعض شراح لُمع ابن جني في المنصوبات

في المفعول المطلق، وعامل المنادى، وناصب المستثنى، وتقديم خبر ليس عليها، واسم لا النافية للجنس.

ويبدو أن هذا الخلاف-أصلاً- لا فائدة منه، فهو اختلاف لا يفيد نطقاً ويجب أن يسقط من النحو، كما عبّر عن ذلك ابن مضاء القرطبي، فهو خلاف فلسفي بعيد عن الواقع اللغوي؛ لأنه لا يغيّر علامة الإعراب التي تؤدي إلى تغيير المعنى، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج لذلك، إذا كان الاسم باقياً على ما كان عليه لعدم تأثره بأي شيء، حيث يبدو أكثر وجاهة واتساقاً مع وصف الظاهرة اللغوية.

- (1) ينظر: أنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي: 335/2 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ط/1 1986م، والأعلام للزركلي: 17/1. بيروت، ط/3، 1969م.
- (2) ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن التنوخي: 25. تحقيق: عبد الفتاح الحلو، منشورات إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، د- ط 1401هـ-1981م.
- (3) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: 164/13، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د-ط 1993م.
- (4) ينظر: أنباه الرواة: 116/2، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 101/3، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، د-ت. ط.
- (5) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: 304/1، والأعلام: 114/1-117. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم دار الفكر، القاهرة ط/2، 1399هـ.
- (6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري: 160/1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د- ط، 1418هـ-1997م.
- (7) الكتاب لسببويه: 102-101/1، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3 1408هـ-1988م.
- (8) الإنصاف: 160/1.
- (9) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 317، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العبيكان، الرياض، ط/1، 1421هـ-2000م.
- (10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 351/1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط/1، 1410هـ-1990م.
- (11) ينظر: الإنصاف: 160/1.
- (12) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: 133، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د- ط، 1988م.
- (13) الإنصاف: 161/1.
- (14) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 388/1، تحقيق: صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب العلمية، د- ط، 1400هـ.
- (15) الإنصاف: 161/1.
- (16) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (17) اللمع في العربية لابن جني: 20، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- (18) توجيه اللمع لابن الخباز: 139، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط/1، 1423هـ-2002م.
- (19) المتبع في شرح اللمع للعكبري: 263/1، دراسة وتحقيق: عبد الحميد حمد محمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م.
- (20) شرح اللمع للأصدياني: 141.
- (21) ينظر: الإنصاف: 163/1-164.

- (22) التعريفات للجر جاني: 207، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، د- ط، 1357هـ- 1938م.
- (23) شرح الرضي على الكافية للأستراباذي: 153/2، عمل يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قاريونس ط/3، 1978م.
- (24) الكتاب: 296/2.
- (25) ينظر: المقتضب: 362/4، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، والأصول في النحو لابن السراج: 382/1، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط/3، 1408هـ- 1988م، وأسرار العربية: 250، تحقيق: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د- ط- 1377هـ- 1957م.
- (26) ينظر: همع الهوامع لجوامع الجمع للسيوطي: 194/2، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، د- ط 1421هـ- 2001م.
- (27) ينظر: الكتاب: 345/1.
- (28) ينظر: الإنصاف: 366/1.
- (29) المصدر نفسه: 367/1.
- (30) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 1296/3، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418هـ، وشرح التصريح على التوضيح لابن هشام: 342/1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1421هـ- 2000م.
- (31) ينظر: الإنصاف: 366/1، والتبيين: 362-365.
- (32) شرح الرضي: 155/2.
- (33) اللمع لابن جني: 25.
- (34) شرح اللمع للأصبهاني: 167.
- (35) توجيه اللمع لابن الخباز: 157.
- (36) المتبع في شرح اللمع: 294/1.
- (37) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 227/1 وما بعدها. تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط/1، 1416هـ- 1995م.
- (38) الكتاب: 81/4.
- (39) الجمل في النحو للخليل: 142، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط/2، 1405هـ.
- (40) أمالي ابن الشجري: 395/2. تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1413هـ- 1992م.
- (41) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 467/1. تحقيق: محمد بركات، منشورات جامعة أم القرى، د- ط. 1400هـ- 1980م.
- (42) ينظر: شرح التسهيل: 183/2.
- (43) معاني القرآن للأخفش: 424. تحقيق: هدى فزاعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، د- ط، 1411هـ- 1990م.
- (44) المصدر نفسه: 426.
- (45) المقتصد في شرح الإيضاح للجر جاني: 587/1. تحقيق: كاظم بحر المرجان، طبعت وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، د- ط، 1402هـ- 1982م.
- (46) ٦٥٠ . . . . .

- (48) المتبع في شرح اللمع للعكبري: 307/1.
- (49) الكتاب: 319/2.
- (50) الكتاب: 343/2.
- (51) ينظر: الإنصاف: 262/1.
- (52) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: 225/1، تحقيق: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشد، د- ط، 1402 هـ- 1982 م، وينظر: المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: 55. تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، د- ط، 2003 م.
- (53) ينظر: الإيضاح العضدي: 225/1، وأسرار العربية: 116.
- (54) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 76/2، دار صادر، بيروت، د- ط-ت.
- (55) ينظر: شرح التسهيل: 228-277/2.
- (56) ينظر: الإنصاف: 260-261/1.
- (57) المقتضب: 390/4.
- (58) ينظر: الإنصاف: 263/1.
- (59) ينظر: المساعد: 556/1، شرح التسهيل: 278-279/2، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 293-294، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية لبنان، ط/1، 1420 هـ- 2000 م.
- (60) اللمع لابن جنبي: 38.
- (61) شرح اللمع للأصبهاني: 214.
- (62) المتبع في شرح اللمع للعكبري: 355/1.
- (63) توجيه اللمع، لابن الخباز: 215.
- (64) ارتشاف الضرب: 1506/3.
- (65) الكتاب: 182/2.
- (66) الأصول في النحو: 333/1.
- (67) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 443. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العبيكان، الرياض، ط/1، 1421 هـ- 2000 م.
- (68) ينظر: شرح الرضي: 131/1.
- (69) ينظر: المقرب لابن عصفور: 192، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، رفع المساهم، ط/1، 1972 م.
- (70) ينظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي: 80. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1، 2014 م.
- (71) الخصائص لابن جنبي: 276-277/2 تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د-ط، 1371 هـ.
- (72) ينظر: الإنصاف: 236/1.
- (73) التبيين: 443.
- (74) المقتضب: 202/4.
- (75) ينظر: شرح الرضي: 346/1.
- (76) شرح المفصل: 127/1 وينظر: المقتضب: 202/4، هامش (1).
- (77) اللمع لابن جنبي: 61.
- (78) شرح اللمع للأصبهاني: 286.
- (79) المقتضب: شرح اللمع للأصبهاني: 286/2.

- (81) الكتاب: 177/2.
- (82) شرح المفصل: 132/7-133.
- (83) شرح التصريح: 79/2.
- (84) التبصرة والتذكرة: 276/1.
- (85) شرح المفصل: 32/7.
- (86) ينظر: همع الهوامع: 35/5.
- (87) ينظر: شرح ابن عقيل: 165/3.
- (88) ينظر: أوضح المسالك: 245/3، وشرح التصريح: 626/1، و80/2.
- (89) الإيضاح في شرح المقتصد: 372/1.
- (90) الأصول في النحو: 117/1.
- (91) المقتضب: 150/2.
- (92) شرح الأشموني: 34/3.
- (93) ينظر: ديوانه: 107، دار صادر، بيروت، د-ط، 1384هـ-1964م، والمقتضب: 150/2، والخصائص: 83/1، والمفصل: 272.
- (94) ينظر: ديوانه: 313، وشرح التصريح: 96/2.
- (95) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 167، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1403هـ.
- (96) شرح الجمل لابن عصفور: 606/1.
- (97) ينظر: شرح المفصل: 133/7.
- (98) ينظر: شواهد التوضيح: 167.
- (99) الخصائص: 396-395/1.
- (100) الخصائص: 396-395/1.
- (101) اللمع لابن جني: 79.
- (102) شرح اللمع للأصبهاني: 31.
- (103) توجيه اللمع لابن الخباز: 390.
- (104) المتبع في شرح اللمع للعكبري: 552/2.
- (105) اللباب للعكبري: 184/1.